

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر مدخل لتعزيز دوره في حوكمة السياسة العامة البيئية.

The social responsibility of the private sector in Algeria is an introduction to strengthening its role in the governance of environmental public policy.

بونكانو عبد الله^{1*}، بدري ابتسام²

¹ مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة "DLSC" جامعة محمد خيضر - بسكرة،

abdallah.boukanou@univ-biskra.dz

² جامعة الحاج لخضر باتنة ibtissam.badri@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2023/06/22 تاريخ القبول: 2023/09/30 تاريخ النشر: 2023/09/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على دور القطاع الخاص في الجزائر في حوكمة السياسة العامة البيئية بالنظر إلى مسؤوليته الاجتماعية، من خلال التعرف على أهم الآليات التي تبنتها ومدى انعكاسها على مؤشرات التنمية المستدامة، وصولاً إلى أهم عوامل نجاح هذا الدور. وتم التوصل إلى أنه رغم النتائج الإيجابية التي حققها القطاع الخاص في الجزائر على مستوى تحسين مؤشرات التنمية المستدامة، والتي تعكس دوره في حوكمة السياسة العامة البيئية، إلا أنه يبقى من المؤكد ضرورة اعتماد الآليات والاستراتيجيات التي تساهم في تعزيز هذا الدور، خاصة على المستوى القانوني والمؤسسي، وتطوير آليات الشراكة والتنسيق مع القطاع العام. **كلمات مفتاحية:** حوكمة؛ سياسة عامة بيئية؛ قطاع خاص؛ تنمية مستدامة؛ مسؤولية اجتماعية.

Abstract:

This study aims to identify the role of the private sector in Algeria in the governance of environmental public policy through its social responsibility, by identifying the most important mechanisms adopted by it, and the extent of its reflection on indicators of sustainable development, leading to the most important factors for the success of this role.

It was concluded that despite the positive results achieved by the private sector in Algeria at the level of improving sustainable development

* المؤلف المرسل

indicators, which reflect its role in the governance of environmental public policy, it remains certain that mechanisms and strategies should be adopted that contribute to strengthening this role, especially at the legal and institutional level. Develop partnership and coordination mechanisms with the public sector.

Keywords: governance; environmental public policy; private sector; sustainable development; social responsibility.

مقدمة:

نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم نهاية القرن العشرين وما رافقه من تقلص في دور الدولة في صنع السياسة العامة البيئية، وظهور فواعل أخرى إلى جانب الدولة من بينها القطاع الخاص، والذي يلعب دورا أساسيا في حوكمة هذه السياسة وتحقيق أهدافها المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة، ويتجلى هذا الدور من خلال مسؤوليته الاجتماعية التي تقوم على تجسيد جملة من الأبعاد التي يسعى من خلالها هذا القطاع إلى التوفيق بين أهدافه الاقتصادية والأهداف الاجتماعية والبيئية التي تمس المجتمع ويبنى عليها مفهوم التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق تعتبر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أداة هامة تمكن من إدماج هذا الأخير في تحقيق أهداف السياسة العامة البيئية، وهو ما يبرر الاهتمام بهذا القطاع بالنظر لما يمتلكه من روح المبادرة والقدرة على التنافس الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل والحد من الفقر من جهة، ومدى قدرته على المساهمة في تنويع بدائل السياسة العامة البيئية وتوفير المعلومات البيئية وتعزيز الشفافية البيئية والمساءلة البيئية من جهة أخرى.

اعتمدت الجزائر جملة من الآليات والاجراءات القانونية التي تعزز دور القطاع الخاص في حوكمة السياسة العامة البيئية بهدف إيجاد العلاقة والتوازن بين أبعاد مسؤوليته الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة، وهو ما يستدعي البحث عن سبل تحقيق هذا التوازن. ويطرح الاشكال التالي:

كيف يساهم القطاع الخاص في الجزائر في حوكمة السياسة العامة البيئية من خلال مسؤوليته الاجتماعية؟

الفرضيات: تنطلق الإجابة على هذا الاشكال من الفرضيات التالية:

- يطرح مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية كإطار مفاهيمي يقوم على أهمية مبادئ الحوكمة في تحقيق أهداف السياسة العامة البيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- يساهم القطاع الخاص في حوكمة السياسة العامة البيئية من خلال تحقيق أبعاد مسؤوليته الاجتماعية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- ساهمت الإجراءات والآليات التي تبنتها الجزائر من أجل مساهمة القطاع الخاص في حوكمة السياسة العامة البيئية في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- تحديد العلاقة بين مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية ومفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال الوقوف على عناصر كل مفهوم.
- التعرف على آليات مساهمة القطاع الخاص في حوكمة السياسة العامة البيئية من خلال مسؤوليته الاجتماعية.
- الوقوف على واقع مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في حوكمة السياسة العامة البيئية استنتاجا من واقع دوره في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة التي تعكس مدى التزامه بمسؤوليته الاجتماعية.

منهجية البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي والذي يناسب البحث في مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية ومفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويناسب جمع البيانات والمعلومات التي تمكن من الوصف الدقيق لواقع دور القطاع الخاص في حوكمة السياسة العامة البيئية في الجزائر، كما تم اعتماد المنهج التحليلي وذلك لتحليل وتفسير أهم البيانات والاحصائيات التي تم التوصل إليها حول الموضوع، ولأن الظاهرة السياسية متعددة الجوانب تم اعتماد الاقترابات التالية: الاقتراب القانوني، اقتراب الحوكمة.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للدراسة.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية.

توحي الدلالة اللفظية لمفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية بأنه يتشكل من خلال العلاقة الترابطية بين مفهومين أساسيين هما: السياسة العامة البيئية والحوكمة. لذلك فإن الوقوف على التعريف الإجرائي لمفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية يوجه البحث عن تعريف السياسة العامة البيئية وأهدافها من جهة، وتعريف الحوكمة وأهم عوامل ظهورها من جهة أخرى، وصولاً إلى دور العلاقة التكاملية لمبادئ الحوكمة في بلورة هذا المفهوم.

الفرع الأول: تعريف السياسة العامة البيئية وأهدافها

السياسة العامة البيئية جزء من السياسة العامة للدولة (الدهبي و بن الدين، 2020، صفحة 153)، وتعبّر عن تدخل الدولة في مجال حماية البيئة من خلال وضع الإجراءات الضرورية لمعالجة الأضرار البيئية والمطالبة بتجنبها وتقليل الأخطار الناجمة عنها (الأبرش، 2016-2017، صفحة 74).

وتحدد هذه الإجراءات أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية ومهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الاستراتيجية، من خلال الأطر التشريعية الملزمة لكل الجهات، كما توضح أسلوب تقويم هذه النتائج وفقاً للأهداف التي تم تحديدها مسبقاً مع وضع آليات التصحيح والكفاءة (الدهبي و بن الدين، 2020، صفحة 153).

فالساسة العامة البيئية من اختصاص الأجهزة الرسمية للدولة، هدفها ضبط العلاقة التفاعلية للإنسان مع البيئة، بما يحقق حماية البيئة حاضراً ومستقبلاً، وصحة الإنسان وحياته ومستقبل الأجيال القادمة، ويتجسد ذلك من خلال التشريعات والقواعد والإجراءات التي تضعها هذه الأجهزة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتضع من خلالها أسلوب التنفيذ وآليات تقويم النتائج وتحدد كافة الهيئات والجهات المسؤولة عن ذلك فهي بذلك تحتوي على موضوع، وأسلوب تنفيذ، وتحدد الجهات المسؤولة على التنفيذ، وتضع أسلوب التقويم وآليات التصحيح، مما يعني أن السياسة العامة البيئية هي إطار متكامل ومتناسق.

وتحقق أهدافها بالنظر إلى كونها:

- واقعية: تتعامل مع المشكلات البيئية وترسم القواعد المنظمة لها بشكل يتلاءم واقع هذه المشكلات.
- تحقق التوافق والترابط بين مختلف السياسات في مجال البيئة في كل المجالات الصناعية، الزراعية، وغيرها، وعلى كافة المستويات المحلية والوطنية والدولية. (بودريع، 2017، صفحة 97).

وفي هذا الإطار تعمل السياسة العامة البيئية المتكاملة على تحقيق الأهداف التالية:

- موازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث، أو ما يعرف في القاموس الاقتصادي بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي.
- الحد من الممارسات والأنشطة التي تؤدي إلى استنزاف موارد البيئة، أو تنظيمها بما يحقق التوازن بين نتائجها وضرورة الحفاظ على البيئة خاصة من أخطار التلوث ونضوب الموارد.
- الحفاظ على العناصر البيئية غير المتجددة من خلال إدراج الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية، وتقييم الآثار البيئية لمختلف المشاريع الاقتصادية، بما يضمن الحفاظ على عناصر البيئة وتحقيق عوائد النشاطات الاقتصادية. (بابكر، 2004، الصفحات 06-07).
- حماية صحة الإنسان: من كافة أشكال التلوث، وكل ما له من تأثيرات سلبية على صحة الإنسان (KHELLADI, 2011-2012, p. 70).
- تحقيق التنمية المستدامة: من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية في قرارات التنمية (Strange & Bayley, 2008, p. 143).
- حماية الموارد والتراث الحضاري كقيم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع. (ابوير، 2009-2010، صفحة 32)

الفرع الثاني: مفهوم الحوكمة: عوامل ظهور وتطور المفهوم، والتعريف.

1- عوامل ظهور وتطور مفهوم الحوكمة

ظهر مفهوم الحوكمة نتيجة تغيرات عملية؛ سياسية واقتصادية عرفها العالم نهاية القرن العشرين، ارتبطت بالعوامة؛ وما تضمنته من عوامة للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعوامة للآليات الاقتصادية، وتسارع وتيرة التطورات التكنولوجية إضافة إلى اتساع حجم المجتمعات، مما



استدعى وجود ممثلين وجهات فاعلة غير حكومية يتولون مهمة التمثيل الفعلي للمواطنين، ويشكلون أداة ربط بين الحكومة والمواطنين، ويساهمون في عملية صنع السياسات. (بن عبد العزيز، 2013-2014، الصفحات 20-21)

مما أدى إلى بروز دور فواعل جديدة مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص، إذ أحدثت هذه التغيرات تحولا على مستوى الدور التقليدي للدولة ومركزيتها في اتخاذ القرارات، باعتبارها فاعلاً رئيسياً في صنع وتنفيذ السياسات العامة، فالفشل في إدارة التخطيط المركزي في مجالات التنمية الشاملة أدى إلى تنامي دور هذه الفواعل الأخرى (ناجي، صفحة 108).

وعلى المستوى النظري والعلمي ساعدت عدة عوامل على تطور مفهوم الحوكمة والتي طرحت كمدخل ومحدد لتحقيق التنمية، وأبرز هذه العوامل:

- انتشار أفكار الليبرالية الجديدة في المجال الاقتصادي، تدعو إلى إشراك القطاع الخاص في التنمية، وإعادة تعريف دور الدولة وتقليصه (بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري، 2012، صفحة 323)

- ظهور مفهوم جديد للتنمية، والذي نتج عن تطور مفاهيم التنمية من النمو الاقتصادي إلى الاهتمام بالتنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة، ثم التنمية الإنسانية. (سايح، 2012-2013، الصفحات 151-152)

- ظهور منظومة جديدة على مستوى مفاهيم الإدارة العامة تدعو إلى ضرورة تقليص التنظيم البيروقراطي واستبداله بتنظيم أكثر مرونة وتجاوبا مع متطلبات السوق. (الشعراوي وآخرون، 2001، الصفحات 06-07)

تؤكد عوامل ظهور وتطور مفهوم الحوكمة على أهميتها في حوكمة السياسة العامة البيئية باعتبارها تعمل على:

✓ إعادة تعريف دور الدولة في صنع السياسات العامة، وإحلال دور فواعل أخرى المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعامل معها كشريك.

✓ تفعيل سبل وآليات مكافحة الفساد مثل الشفافية والمساءلة والرقابة.

✓ إشراك القطاع الخاص في التنمية.

- ✓ الاتجاه نحو المفاهيم الجديدة للتنمية التي تبنى على تحقيق الموازنة بين أفكار الليبرالية الجديدة (الحرية الفردية، قوى السوق، الخصوصية) وتحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لغالبية السكان وتشمل كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ✓ تحديث الإدارة العامة وفق مفهوم التسيير العمومي الجديد لرفع كفاءتها والقضاء على البيروقراطية ومواجهة التحديات الجديدة للتنمية.

2- تعريف الحوكمة

تمثل الحوكمة الأسلوب الأمثل في ممارسة القوة من خلال الاستعمال الأمثل للموارد المختلفة قصد تسيير مشاكل وقضايا المجتمع، وتهدف إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن لدى كل من الدولة وباقي الفواعل الأخرى التي تشارك في صناعة القرار، فهي أداة للرقابة الفعالة وإدارة المخاطر والأزمات. (البيلي، 2016، الصفحات 210-211)

ويعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها " ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات، وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها الأفراد والجماعات بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم، وتقوم على المشاركة والمساءلة والشفافية ودعم سيادة القانون والاستخدام الأمثل للموارد". (Blunt, 1997, p. 9)

كما يعرفها "هيرمت السن هانس Hermet Elsenhans" بأنها "فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني" (Elsenhans, 2001, p. 28) وفي نفس الاتجاه يربط "هايدن Haydan" هذا التفاعل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية بتوفر القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي وتحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع، فالحوكمة تحل محل الفصل التعسفي بين الدولة والمجتمع، لأنها تهدف إلى وضع وإدارة قواعد تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وترجم هذه القواعد إلى دساتير وقوانين وتنظيمات إدارية. (فلاح، 2010-2011، صفحة 51).

استنتاجاً مما سبق؛ الحوكمة هي أسلوب لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية تشارك فيه عدة فواعل تتفاعل فيما بينها (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، في سياق جملة من

الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والتنظيمات، وتتوزع من خلاله السلطة وتتحدد الأدوار في إطار قانوني، هدفها توحيد الرؤى وتحقيق تكامل مسؤوليات كل الفواعل في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وتعتبر بذلك أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن ذلك إلا بوجود حكومة توفر الإطار القانوني للمشاركة في صنع وتنفيذ القرار وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، وتعمل على تنسيق وتوحيد كل الجهود، بالإضافة إلى وجود جهاز إداري لتنفيذ السياسات العامة (الإطار المؤسسي) يستجيب لمتطلبات يقيته ويرتكز على أساليب إدارة الأعمال وتعزيز اللامركزية الإدارية في كل المستويات إلى جانب قطاع خاص فعال".

إن أهم ما تم التوصل إليه من خلال عرض أسباب ظهور مفهوم الحوكمة، ومناقشة أهم التعريفات التي تناولته، هو التأكيد على أن السياسات العامة الرشيدة هي نتاج عملية تفاعلية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الدولة.

في ظل هذا المعنى ينطوي مفهوم الحوكمة على اعتبارها عملية تنسيقية لكل الجهود الرسمية وغير الرسمية، وهي وسيلة للتفاوض حول الأهداف الجماعية، فالحكومة توفر الآليات والمؤسسات والمعايير اللازمة لمشاركة جميع الفاعلين في صنع السياسة العامة، وتحقيق التقارب بين وجهات النظر المختلفة، بما يتيح بدائل متعددة، ويحقق أهدافا شاملة ومعبرة عن طموحات أغلب فئات المجتمع، مما يساهم استقرار المجتمع وضمان شرعية الحكومة واستقرارها. (عباسي، 2010، صفحة 117).

ويمكن النظر إلى الحوكمة كآلية لترشيد السياسات العامة باعتبارها منهجية جديدة في ممارسة الحكم ورسم وتنفيذ القرار العام في كل المجالات، وعلى مختلف المستويات، تقوم على ثلاثية مؤسسية قائمة على سلطات الدولة، قوى المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وتتضمن جملة من المعايير اللازمة في ممارسة الحكم وإعداد السياسات العامة مثل الشفافية، المساءلة،... وغيرها، وتقوم على إصلاح الجهاز الإداري. (عباس، 2009، صفحة 10)

الفرع الثالث: تكامل مبادئ الحوكمة مدخل لتحديد مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية.

1- مبادئ ومركزات الحوكمة

1-1 المشاركة participation: المشاركة هي المساهمة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ومجالات التنفيذ المتعلقة بكافة مناحي الحياة بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية. (عباس، 2009، صفحة 10)

1-2 الشفافية Transparency: يتمحور مضمونها حول حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، وتستلزم نشر المعلومات والافصاح المنتظم حول ما يفترض بموظفي الحكومة ومؤسساتها أن يفعلوا وماذا يفعلون بالفعل، وتحدد المسؤوليات، وتقوم أيضا على تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين والخدمات التي تحق لهم، وسبل الحصول على تلك الحقوق. (البنك الدولي، 2004، صفحة 24)

1-3 المساءلة Accountability: تُعرّف بأنها التزام يجبر المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على المحاسبة والاجابة عن المسؤولية التي منحت لهم من طرف المواطنين، باعتبارهم محور وهدف القرارات والإجراءات المرتبطة بالسياسات العامة. (UN-ESCAP, p. 2)

1-4 كفاءة الجهاز الإداري Efficiency: يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد بجدارة للحصول على أفضل المخرجات كما وكيفا وبأقل التكاليف، بمعنى تلبية حاجيات جميع أفراد المجتمع من خلال الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد. (ابرادشة، 2014، صفحة 71)

وتتحقق كفاءة الجهاز الإداري من خلال تفعيل مبدأ توزيع السلطات (اللامركزية) على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الافراد داخلها. (بوجحفة، 2014، صفحة 122)

استنتاجا مما سبق يمكن القول أن هذه المبادئ تشكل نسقا نظريا وعمليا يمكن من ترشيد السياسات العامة للدولة، حيث تساعد على إدماج جميع الفواعل المجتمعية في عملية صنع القرار العام، وما يتطلبه ذلك من معلومات سواء حول هذا القرار أو ما يتعلق بتنفيذه ومتابعته، فهذه المبادئ: المشاركة والشفافية والمساءلة ترتبط بصنع وتنفيذ القرار وتشمل آليات إدماج جميع الفواعل، بينما تمثل كفاءة الجهاز الإداري أحد آليات نجاعة صناعة وتنفيذ القرار.



وتوصف العلاقة بين مبادئ الحوكمة بأنها علاقة تفاعلية تكاملية، إذ تعمل جميعها وفق منظومة واحدة متوحدة ومكملة لبعضها البعض، ويجسد هذا التفاعل والتكامل أساس مفهوم الحوكمة. (الفهداوي و شريف، 2008، صفحة 20)

تظهر سمات هذه العلاقة التفاعلية بين هذه المبادئ من خلال التأثير والتأثر فيما بينها، والنتائج الناجمة عن ذلك. فمن خلال المشاركة التي تعد أساس الحوكمة تظهر أهمية الشفافية وضرورة توفر المعلومات اللازمة لصياغة السياسات وتنفيذها، وينتج من خلال هذا التفاعل فيما بينهما رفع مستوى الثقة الضرورية للمشاركة، ويساهم بدوره في مشاركة المعلومات من طرف الجميع، فتتجلى العلاقة بين المشاركة والشفافية في صورة إطار تبادلي وتكاملي، وتؤدي الى تحقيق كفاءة الجهاز الإداري، محاربة الفساد، وبناء رؤية استراتيجية واضحة وهادفة.

وتعد الشفافية بدورها ضرورية لقيام المساءلة من خلال ضرورة توفر الإفصاح والتقارير عن الأداء ومدى النجاح في تحقيق الأهداف المسطرة، وتحقيق من خلال هذه العلاقة الكفاءة في الأداء وشرعية وسيادة السياسات.

وتعمل المساءلة على إصلاح الخلل أو التقصير على مستوى الشفافية أو مستوى المشاركة الذي تسمح به السلطة، مما يؤكد أن المساءلة هي الدافع والضامن للشفافية والمشاركة، فلا معنى للشفافية أو للمشاركة بدون المساءلة. (الفهداوي و شريف، 2008، صفحة 22)

2- نحو بناء مفهوم حوكمة السياسات العامة البيئية

تحقق الحوكمة كآلية لترشيد السياسة العامة البيئية ما يلي:

- مشاركة واسعة في عمليات صياغة القرارات البيئية وتنفيذها، يتم من خلالها تحديد الأولويات وتخصيص الموارد اللازمة. وتساهم هذه المشاركة بدورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاركة جميع الفواعل في عملية التخطيط للتنمية وتنفيذها. (مسعودي، 2017، صفحة 379 و382)

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وحمايتها من التلوث، لذلك تعتبر الحوكمة شرطا لتحقيق التنمية المستدامة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، صفحة 05)

- الالتزام بالتسيير الشفاف في إطار المساءلة. (رابحي و بن يكن، 2018، صفحة 497)

- توزيع المسؤوليات على جميع الأطراف المسؤولة عن البيئة، وتقوية الاتصال وتعزيز الثقة فيما بينها. (حميد، 2017، صفحة 201).

- تطوير الإدارة البيئية من إدارة تقليدية الى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات الحديثة المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة بكل شفافية ومسؤولية. (حسين، 2011-2012، صفحة 26)

- بناء رؤية استراتيجية مشتركة لحماية البيئة، مبنية على وجهات نظر مختلفة ومتقاطعة الأهداف، تهدف الى تحقيق شروط التنمية المستدامة. (رابحي و بن يكن، 2018، صفحة 501)

يجسد معنى الحوكمة ضرورة مشاركة الفواعل المجتمعية في صياغة القرارات البيئية وتنفيذها، في ظل وجود إدارة حديثة وذات كفاءة عالية، وضمان قواعد وإجراءات الشفافية والمساءلة.

ويمكن صياغة تعريف إجرائي لمفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية كما يلي:

ينطوي مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية على تفعيل (ترشيد) السياسة العامة البيئية وفق المعايير التي تؤثر على طبيعة وكيفية اتخاذ القرار البيئي، بما يستجيب لمواجهة المشكلات البيئية الآنية والمستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة، وفي سياق الدور المحوري للدولة في صياغة السياسة العامة البيئية توفر الحوكمة الآليات والوسائل التي تتيح لمختلف الفاعلين الاجتماعيين التأثير في عمليات صنع القرار البيئي. وتمثل بذلك حوكمة السياسة العامة البيئية أداة لتوجيه كل الجهود والتنسيق بين كل القطاعات المختلفة، فهي تنطوي على تحديد من يتخذ القرار البيئي؟ وما هي آليات تنفيذه ومتابعته؟

وبالمحمل المفيد فإن مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية يبنى على اعتبار تأثير مبادئ الحوكمة على ترشيد القرار البيئي وجعله أكثر استجابة لمتطلبات حماية البيئة بمختلف أنظمتها، والاستغلال الأمثل لمواردها في إطار التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

تُعرف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية القطاع الخاص بأنه هو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية، ويشمل النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة والأفراد والمنظمات، وتهدف إلى تحقيق الربح، وهي نشاطات تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي. (فهيمى، 1987، صفحة 684).

كما يعرف بأنه "قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتخصص فيه موارد الإنتاج بواسطة قوى السوق، وليس بواسطة السلطات الحكومية العامة" (عابد و بن الحاج، صفحة 240)

يحدد هذان التعريفان معنى القطاع الخاص بأنه جزء من الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، ولكنه غير تابع للدولة، وإنما يسير وفق آليات السوق وهي التي تحدد موارد الإنتاج، ويشمل النشاطات الاقتصادية الخاصة للأفراد والمنظمات والتي تقوم على المنافسة الحرة، من أجل تحقيق أعلى ربح ممكن.

سنركز في هذه الدراسة على القطاع الخاص من جانب المؤسسات الاقتصادية والتي لها علاقة مباشرة بمجال السياسة العامة البيئية.

يعرف (Holms) المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام على المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل به، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وغيرها" (الغالي و العامري، 2015، صفحة 49)

على غرار (البنك الدولي): الذي يعرفها بأنها "التزام أصحاب المؤسسات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي ككل، لتحسين معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد" (World Bank, 2005, p. 1)

ترتبط هذان التعريفات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بمساهمته في التنمية المستدامة الشاملة، والتي تستهدف البيئة الداخلية للمؤسسة والبيئة الخارجية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية، من خلال إيجاد توازن بين أهداف المؤسسة ومتطلبات محيطها. وقد قدم (كارول) تعريفاً أكثر شمولية حيث يرى "أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات" (فضالة و قرومي، 2014، صفحة 42).

الفرع الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

قدم (كارول) نموذجاً للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية طرح من خلاله أربعة أبعاداً مترابطة ومتكاملة فيما بينها، تمكن المؤسسة من القيام بمسؤوليتها الاجتماعية على أحسن وجه، تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1- **البعد الاقتصادي:** ويرتكز هذا البعد على تحقيق أرباح مالية ومادية لمؤسسات القطاع الخاص وكل العملاء والمساهمين جراء ما تقوم المؤسسة من خدمات وأنشطة مختلفة، لأن هذه الأرباح تمكنها من القيام بمسؤولياتها الاجتماعية لاحقاً، ويشمل البعد الاقتصادي أيضاً تقديم منتجات جيدة للمستهلكين وبأسعار مقبولة، ووظائف بأجور عادلة للعاملين فيها.

2- **البعد القانوني:** ويتضمن تنفيذ مؤسسات القطاع الخاص لمسؤوليتها الاجتماعية كالتزام قانوني، وكذا مطابقة كل أنشطتها للوائح ونصوص قانونية ملزمة.

3- **البعد الأخلاقي:** ويشمل هذا البعد التزام مؤسسات القطاع الخاص عند قيامها بأنشطتها باحترام الضوابط والمبادئ الأخلاقية للمجتمع الذي تنشط فيه، واحترام عاداته وتقاليده وكل ثقافته، كما يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تسهم في تنمية وتعزيز هذه الثقافات والقيام ببرامج تتماشى مع ذلك. (ناصر و الخضر، 2013، صفحة 21).

4- **البعد الاجتماعي:** يشير هذا البعد إلى مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في تحسين نوعية حياة عاملاتها وعائلاتهم وكل أفراد المجتمع الذي تنشط فيه، وذلك من خلال برامج دعم التنمية وإنجاز مشاريع خدمانية، مما يساهم في تحسين سمعتها داخل مجتمعاتها. (البكري، 2001)



المبحث الثاني: آليات مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف السياسة العامة البيئية.

في ظل تراجع الدور المركزي للدولة في صنع السياسات العامة، تبرز أهمية دور القطاع الخاص كشريك اقتصادي واجتماعي مهم في ترشيد هذه السياسات، ويتحدد هذا الدور ومدى تأثيره على القرارات بما فيها في المجال البيئي من خلال علاقته بالحكومة ووفقا لمدى الحرية السياسية التي يتمتع بها. (هرموش، 2010، صفحة 92)

ويساهم القطاع الخاص في تحقيق أهداف السياسة العامة البيئية من خلال مسؤوليته الاجتماعية بالاعتماد على جملة من الإجراءات يمكن اختصارها فيما يلي:

المطلب الأول: في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

اعتمدت الكثير من السياسات التنموية على القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، مما أدى إلى تحقيق نتائج اقتصادية انعكست على التنمية الاجتماعية. (الكايد، 2003، صفحة 47)

ويرجع ذلك إلى ما يتميز به هذا القطاع من روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الإبداع والابتكار، مما يمكنه من التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ويبرز هذا الدور من خلال مسؤوليته الاجتماعية وأهميتها في توفير احتياجات المجتمع من استثمار في التشغيل، التامين الصحي، التعليم والتدريب، وخلق بيئة نظيفة. (بن زارع، 2016، صفحة 168)

هذا ويساهم القطاع الخاص في الحد من الفقر من خلال المؤسسات والمشروعات سواء الصغيرة أو الكبيرة والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير مناصب الشغل وزيادة الدخل الفردي، مما ينعكس على المستوى الاجتماعي ويؤدي إلى الخروج من الفقر، كما يساهم بشكل غير مباشر في تحسين مستوى ونوعية حياة السكان من خلال المداخل الضريبية التي يوفرها لخزينة الدولة، والتي تسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بمهامها، والتي يستفيد منها الفقراء، خاصة في مجال الصحة والتعليم وغيرها. (بن زارع، 2016، الصفحات 169-170).

المطلب الثاني: التوفيق بين أبعاد التنمية المستدامة.

يؤدي القطاع الخاص دوراً بارزاً في التنمية المستدامة إلى جانب الدولة والمجتمع المدني، إذ تتجه معظم الدول حالياً إلى إشراك هذا القطاع في مجال التنمية المستدامة مع احتفاظ الحكومات بالمسؤولية عن ضمان حسن أداء تلك الخدمات التي تعهد إلى القطاع الخاص. (هرموش، 2010، صفحة 81)

إن التزام القطاع الخاص بحسن أداء الخدمات وجودتها مرتبط بمدى مساهمته في الحفاظ على البيئة وتحسين عناصرها، وحماية صحة الانسان وضمان رفاهيته، موازاة مع دوره التنموي الذي قد يتصادم مع هذه الأهداف. ويضفي هذا الدور بعداً استراتيجياً على مساهمة القطاع في حوكمة السياسات العامة البيئية باعتبار هذه الأخيرة أداة لتحقيق التنمية المستدامة.

فيشارك القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الذي يؤدي دوراً في خدمة المجتمع والمواطن وذلك من خلال توفير فرص العمل، تمويل المشاريع والأعمال والخدمات كالصحة والإسكان والبيئة، فهو يلتزم مقابل ذلك بأن يقلل من التلوث بمختلف انواعه ويؤمن استمرارية السياسات التنموية. (حمرون، 2017، صفحة 128)

وبالموازاة مع ذلك أصبحت ضرورة التوفيق بين المسائل التنموية والمسائل البيئية والاجتماعية من أهم التحديات التي تواجه الحكومات والدول جميعاً، فكيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والإضرار البيئي وبالحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية أصبح من المتطلبات التي يجب مراعاتها عند رسم السياسات التنموية للدول، وتلتزم بها الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص كجزء من المؤسسات الاقتصادية عامة. (العايب، 2010/2011، الصفحات 43-44)

فالدور الذي يقوم به القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية يتماشى مع ضرورة دمج الاعتبارات البيئية في عمليات التنمية.

لذلك يمكن القول بأن مسؤولية القطاع الخاص في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة تبدأ من الحفاظ على دوره التنموي في ظل تكامل أبعاد التنمية المستدامة، ومدى مساهمته في صياغة سياسة بيئية رشيدة.



المطلب الثالث: في مجال حماية البيئة.

- الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع.

- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات لمكافحة التلوث. (دحدوح،

2016، الصفحات 05-06)

- الالتزام بالمعايير العالمية لحماية البيئة.

- الحفاظ على الموارد البيئية تحسباً للأجيال القادمة.

- الالتزام بالتعامل بعناية وجدية مع المشكلات البيئية.

- تمويل أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة. (كافي،

2013، صفحة 91)

- التحول نحو الاقتصاد الأخضر الذي أصبح مطلباً أساسياً لإيقاف التدهور البيئي، وضمان

النمو الاقتصادي المستدام ومنع التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. (حوامدة، 2014،

صفحة 92)

- الالتزام بالاتفاقات البيئية الطوعية والتي تعتمدها السياسة العامة البيئية كوسيلة فعالة لمشاركة

القطاع الخاص في حماية البيئة عن طريق تقاسم التكاليف. (دعاس، 2022، صفحة 227)

المطلب الرابع: في مجال حماية صحة المواطنين.

أصبح الاهتمام بصحة المواطنين أحد الاهتمامات الرئيسية للقطاع الخاص، خاصة في

ظل تزايد الإنتاج والمنافسة الشديدة بين المتعاملين في تلبية مطالب المستهلكين واستمالة أذواقهم،

ومن بين الأنشطة التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية للمستهلكين والعلماء ما يلي: (مقدم،

2014/2013، صفحة 85)

- توفير المعلومات الكاملة عن السلعة وبشكل شفاف ودقيق لكي يقرر المستهلك خياره

النهائي في ضوء خبرته والمعلومات المتوفرة لديه.

- إشراك المستهلك من خلال الاستماع إلى آرائه ونصائحه وأفكاره حول المنتجات.
- إقامة علاقات مع المستهلك لأنه يشكل نقطة جذب واستقطاب لعملاء وزبائن جدد.
- توعية المستهلك وتنقيفه عبر الندوات والمؤتمرات والمعارض والإعلانات التي توضح له حقوقه والخيارات المتعددة أمامه.

إن الالتزام بحماية صحة المواطنين لا شك وأنه يدخل ضمن الاستراتيجيات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية التي يتبناها القطاع الخاص، ويمكن في نفس الوقت إدماج هذا الأخير في تحقيق أهداف السياسة العامة البيئية.

وعلى العموم فإن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في حوكمة السياسة العامة البيئية من خلال مسؤوليته الاجتماعية، فهو يساهم في دعم أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة من خلال توفير الدعم المالي، والخبرة والمعرفة اللازمة، كما يساهم في دعم الشفافية في الكثير من القطاعات وهذا لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات. (ابرادشة، 2014، صفحة 62)

وفي ظل فشل الآليات التقليدية (التنظيمية والاقتصادية) التي اعتمدتها السياسة العامة البيئية من أجل إدماج القطاع الخاص في إجراءات حماية البيئة، تتجلى أهمية المشاركة الإيجابية والفعالة لهذا القطاع في الخطط والبرامج التي تستهدف حماية البيئة بشكل يحقق المصالح المتوازنة، حيث برزت المسؤولية الاجتماعية كمفهوم يقوم على تحمل القطاع الخاص للاهتمامات البيئية بصفة طوعية. (دعاس، 2022، صفحة 210)

المبحث الثالث: القطاع الخاص في الجزائر ودوره في حوكمة السياسة العامة البيئية.

المطلب الأول: آليات مشاركة القطاع الخاص في السياسة العامة البيئية في الجزائر.

اعتمدت السياسة العامة البيئية في الجزائر أساليب وآليات مرنة تضمن مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في حماية البيئة وتعمل على ترشيد السياسة العامة البيئية.

اتخذت هذه الآليات أشكالا مختلفة حسب مجال تطبيقها والنشاطات التي يمكن أن تقوم بها هذه المؤسسات في هذا المجال، ومن بين هذه المجالات نجد: (*)

الفرع الأول: في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.



نص قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على ابرام عقود التنمية التي توقعها الدولة و/أو الجماعات المحلية مع المتعاملين والشركاء الاقتصاديين لتنفيذ المخططات والمخططات التوجيهية وخطط التهيئة، لاسيما في المناطق الواجب ترقيتها. (القانون 01-20، المؤرخ في 2001/12/12)، وتمثل هذه العقود أحد أهم الأدوات التي تساهم في تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف السياسة العامة البيئية خاصة في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

الفرع الثاني: في مجال تسيير النفايات.

يتيح قانون تسيير النفايات للبلدية - وفق دفتر شروط - إمكانية اسناد تسيير النفايات المنزلية والنفايات الناتجة بكميات قليلة عن الأشغال المنزلية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص أو القانون العام، (القانون رقم 01-19، المؤرخ في 2001/12/12) كما تمنح الدولة امتيازات تحفيزية لتشجيع نشاطات جمع النفايات ونقلها وفرزها وإزالتها حسب كفاءات يحددها التنظيم. (القانون رقم 01-19، المؤرخ في 2001/12/12) وبموجب ذلك يمكن أن تساهم مؤسسات القطاع الخاص في حماية البيئة من خلال جمع النفايات ونقلها ومعالجتها وتثمينها، ويعد ذلك شكلا من أشكال المساهمة في تنفيذ السياسة العامة البيئية وتحقيق أهدافها. وفي هذا الإطار يمتلك القطاع الخاص في الجزائر 13 محقة وسبع منشآت معالجة تقوم بتطهير النفايات الخاصة قبل سحقها (euronews، 2021)

الفرع الثالث: عن طريق عقود حسن الأداء البيئي.

يعتبر من الآليات الحديثة لإنجاح وتحقيق أهداف السياسة العامة البيئية، حيث تمكن مؤسسات القطاع الخاص من المشاركة الطوعية في تنفيذ السياسة العامة البيئية من خلال الامتثال للأحكام التنظيمية التي تتضمنها هذه العقود مقابل الاستفادة من إعانات مختلفة تقدمها الدولة. (وناس، 2007، صفحة 171)

الفرع الرابع: مشاركة مؤسسات القطاع الخاص ضمن مخططات التهيئة العمرانية.

ينص قانون التهيئة العمرانية على جملة من المخططات التي تساهم في تعزيز مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في بناء تصور مستقبلي لتهيئة وشغل الإقليم، ومن بين هذه المخططات

نجد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U)، ومخطط شغل الأراضي (P.O.S)، والتي تتمكن من خلالها مؤسسات القطاع الخاص من المشاركة عن طريق التشاور في إعدادها. (**)

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الخاص في الدخل المحلي الاجمالي:

يمثل الدخل المحلي الاجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، لذلك فهو يعبر عن مدى تحقيق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأهميته في تحقيق أهداف السياسة العامة البيئية.

الجدول 1: مساهمة القطاع الخاص في الدخل المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2018-2020). (الوحدة: مليون دينار جزائري)

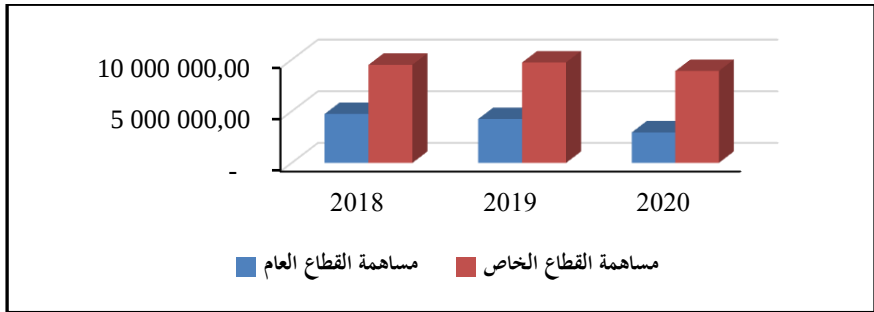
السنوات	2018	2019	2020
القطاع العمومي	4.738.419,9	4.255.978,7	2.952.061,6
القطاع الخاص	9.503.326,9	9.728.296,2	8.899.043,2
المجموع	14.241.746,8	13.984.274,9	11.851.104,8
النسبة % للقطاع الخاص	66,72 %	69,56 %	75,09 %

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020، ص.ص. 3-5.

متاح على: https://www.ons.dz/IMG/pdf/_2018-2020.pdf

يتبين من خلال الجدول أن القطاع الخاص خلال هذه الفترة يساهم بنسبة كبيرة في الدخل المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاع العام، حيث بلغت نسبة 75 % سنة 2020، مما يعني أن القطاع الخاص له مكانة في تعزيز الدخل المحلي الإجمالي في الجزائر، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: مكانة القطاع الخاص في تعزيز الدخل المحلي الإجمالي في الجزائر (2018-2020).



المصدر: إعداد الباحثين بناء على: معطيات الجدول 1 بالاعتماد على برنامج Excel

تعكس مكانة القطاع الخاص في تعزيز الدخل المحلي الإجمالي في الجزائر أهمية البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع ومدى قدرته على تحقيق التنمية المستدامة باعتباره أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة البيئية، وبالرغم من النسب العالية التي حققها هذا القطاع مقارنة بالقطاع العام إلا أن الواقع يعكس ضرورة تفعيل آليات إدماج هذا القطاع في السياسة العامة البيئية، بما يحقق التوازن بين أهدافه الاقتصادية وأهداف حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.

يضطلع القطاع الخاص بدور مهم في التشغيل، بالنظر لما يمتلكه من إمكانيات وقدرة تنافسية عالية، يعكس هذا الدور مسؤوليته الاجتماعية ومدى مساهمته في تعزيز الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة.

الجدول 2: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2013-2015).

(الوحدة: عامل)

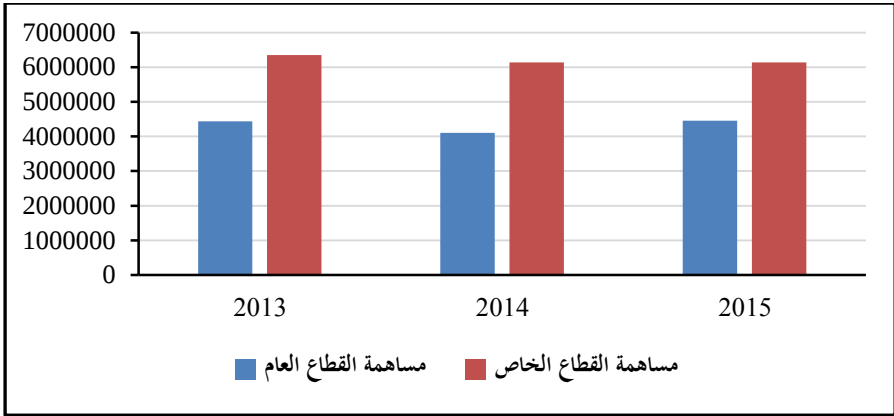
السنوات	2013	2014	2015
القطاع العمومي	4.440.000	4.100.000	4.455.000
القطاع الخاص	6.349.000	6.139.000	6.139.000
المجموع	10.789.000	10.239.000	10.594.000
النسبة المئوية للقطاع الخاص	% 58,84	% 59,95	% 57,94

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاجتماعية من 2013 إلى 2015.

متاح على: <https://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf>

يتضح من خلال الجدول 2 أن القطاع الخاص في الجزائر يساهم بنسبة معتبرة في التشغيل، وصلت إلى 59,95 %، وهذا ما يبرزه الشكل 2.

الشكل 2: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2013-2015).



المصدر: إعداد الباحثين بناء على: معطيات الجدول 2، بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من خلال الجدول 2 والشكل 2 أن القطاع الخاص في الجزائر يشغل أكثر من 6 ملايين عاملاً، أي بنسبة بلغت 59,95 %، وهذا يساهم لا محالة في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل، مما ينعكس سلباً على تحسين الظروف المعيشية للسكان، ومن ثم تعزيز دور هذا القطاع في التنمية المستدامة وتحقيق أهداف السياسة العامة البيئية.

الفرع الثالث: استثمار القطاع الخاص في المياه والصرف الصحي.

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في توفير المياه وتقديم خدمات الصرف الصحي، باعتبارها أحد الجوانب المتعلقة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، وهو ما يعكس

مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف السياسة العامة البيئية في الجزائر، خاصة ما تعلق بحماية صحة المواطنين.

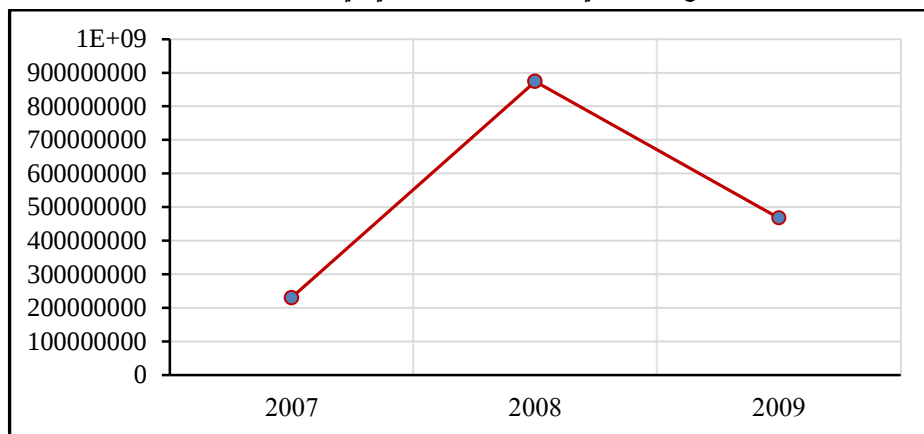
الجدول 3: مساهمة القطاع الخاص في المياه والصرف الصحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2009).
(الوحدة: الدولار الأمريكي)

السنوات	2007	2008	2009
مساهمة القطاع الخاص	230.000.000	874.000.000	468.000.000

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: معطيات البنك الدولي، متاحة على:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/IE.PPI.WATR.CD?locations=DZ&view=chart>

الشكل 3: مساهمة القطاع الخاص في المياه والصرف الصحي في الجزائر الفترة (2007-2009).



المصدر: إعداد الباحثين بناء على: معطيات الجدول 3، بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من خلال الجدول 3، والشكل 3 أن مساهمة القطاع الخاص في المياه والصرف الصحي في الجزائر بلغت حوالي 874 مليون دولار أمريكي سنة 2008، وهي لا تعكس النتائج المتوقعة من هذا القطاع في هذا المجال الحيوي، بالنظر إلى الإمكانيات التي يحوزها، إلى جانب هذا تجدر الإشارة إلى ضرورة إدماج هذا القطاع في جميع العمليات النوعية المتعلقة بهذا القطاع، خاصة عمليات تحلية مياه المياه البحر، استغلال منابع المياه الجوفية، تصفية المياه المستعملة، بالإضافة إلى تعزيز التقنيات المتعلقة بهذا الجانب.

المطلب الثالث: عوامل نجاح مشاركة القطاع الخاص في حوكمة السياسة العامة البيئية في الجزائر.

على الرغم من الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في تحقيق أهداف السياسة العامة البيئية في الجزائر من خلال مسؤوليته الاجتماعية، خاصة ما تعلق بتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، إلا أنه يمكن طرح بعض النقاط التي تعزز مكانته في صنع وتنفيذ السياسة العامة البيئية بصفة عامة، وذلك على النحو التالي:

- القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في السياسة العامة البيئية خاصة ما تعلق بتوفير المعلومات البيئية.
- وجود رؤية واضحة لمشاركة القطاع الخاص في رسم القرارات البيئية وتنفيذها، تتضح من خلالها الآليات القانونية والمؤسسية التي تحقق التنسيق والتكامل بين جميع الأطراف، وتتحدد من خلاله الأدوار والمسؤوليات، والمشاركة الفعلية في عملية التخطيط والتنفيذ.
- ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة والالتزام بتوفير كل الظروف الداعمة لمشاركته في إعداد رؤية واضحة حول السياسات التنموية. (عابد و بن الحاج، صفحة 252)
- تطوير آليات الشراكة والتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص وطنيا ومحليا، وتنمية القدرات التنظيمية في مجال التخطيط والتقييم والمتابعة، وتعزيز آليات تبادل المعلومات.
- ضمان التمثيل الحر لمؤسسات القطاع الخاص داخل المجالس والهيئات الاستشارية في المجال التنموي والبيئي، بما يعزز مكانتها في صنع القرارات البيئية.
- توفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص، ووضع الأطر القانونية التي تشجع على المنافسة وتمنع الاحتكار، وتشجع الاستثمار من خلال الحوافز والاعفاءات الضريبية، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم كل التسهيلات القانونية والإدارية لضمان استمرار القطاع الخاص بالمبادرة في تقديم مقترحات بشأن السياسة العامة البيئية خاصة التي تتسق مع طبيعة المتغيرات والمستجدات الاقتصادية محليا ودوليا، وتفعيل الدور الاستشاري لتحديد الخيارات الاقتصادية المتاحة في

إطار التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ويتم ذلك بالتزام الدولة ومؤسسات القطاع الخاص بالشفافية والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات. (بلخير، 2015-2016، صفحة 264)

- بناء علاقة تكاملية بين القطاع العام الممثل في الدولة والقطاع الخاص، أساسها الشفافية التي تسمح بانتقال المعلومات بين الطرفين، والمساءلة والخضوع لأحكام القانون والرقابة الإيجابية التي تراقب كل الانحرافات التي يمكن أن تنجم عن الأجهزة الحكومية ورجال الأعمال على حد سواء. (ابراشة، 2014، صفحة 63)

خاتمة:

إن مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية كإطار نظري وعملي يقوم على ترشيد السياسة العامة البيئية وفق ما تقتضيه مبادئ الحوكمة لاسيما مشاركة جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع وتنفيذ القرارات البيئية، إلى جانب الشفافية وما تتطلبه من توفير المعلومات البيئية، والمساءلة كأداة للرقابة، إضافة إلى كفاءة الجهاز الإداري البيئي ودوره في تنفيذ هذه السياسة.

وينسجم هذا المفهوم مع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، من خلال الأبعاد التي يسعى هذا القطاع إلى تحقيقها خاصة البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، والبعد الاجتماعي، مما يؤكد على دوره في تحقيق أهداف السياسة العامة البيئية لاسيما حماية البيئة، حماية صحة المواطنين وتحسين نوعية حياتهم وتحقيق التنمية المستدامة.

وتبعا لذلك تبنت الجزائر العديد من الآليات من أجل مشاركة القطاع الخاص في السياسة العامة البيئية، ارتبطت بمجالات عديدة متعلقة بمسؤوليته الاجتماعية من جهة وتنعكس على أهداف السياسة العامة البيئية من جهة أخرى، خاصة في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، مجال تسيير النفايات، علاوة على مجال التخطيط البيئي، حيث انعكست هذه الإجراءات على تفعيل دور هذا القطاع في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة لاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تجسدت من خلال البيانات والاحصائيات التي تم الوقوف عليها في هذا الإطار.

وعلى الرغم من هذه النتائج المحققة إلا أن الواقع يعكس مدى الحاجة إلى الكثير من الجهود من أجل دعم هذا الدور، خاصة ما تعلق بصنع وتنفيذ السياسة البيئية وتحقيق أهدافها. وفي هذا الإطار يمكن طرح الاقتراحات التالية:

- تعزيز دور القطاع الخاص في صنع القرارات البيئية من خلال إيجاد الإطار القانوني والمؤسسي الذي يسمح بمشاركته في اقتراح بدائل القرار البيئي، وتوفير المعلومات البيئية اللازمة لذلك.
- تطوير آليات الشراكة والتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص على جميع المستويات.
- ضرورة التمثيل لمؤسسات القطاع الخاص داخل الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة البيئية
- توفير بيئة مناسبة قانونية ومؤسسية لدعم دور القطاع الخاص في حوكمة السياسة العامة البيئية.

الهوامش:

(*) تصنيف هذه المجالات مأخوذ من: يح يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر: (2007)، ص 106 ومايليها.

(**) أنظر:

- المرسوم التنفيذي رقم 91-177، المؤرخ في 1991/05/28، يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المواد 6، 7، 9، الجريدة الرسمية، العدد 26، بتاريخ 1991/06/01.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المؤرخ في 1991/05/28، يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، المواد 6، 7، 9، الجريدة الرسمية، العدد 26، بتاريخ 1991/06/01.

قائمة المراجع:

أ- الكتب

- ثامر ياسر البكري، (2001)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية (ط 1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- زهير عبد الكريم الكايد، (2003)، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- سلوى الشعراوي وآخرون، (2001)، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز الدراسات واستشارات الإدارة العامة.

- طاهر محسن منصور الغالي، وصالح مهدي محسن العامري، (2015)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (المجلد ط 4)، دار وائل للنشر والتوزيع.
- مالك حسين حوامدة، (2014)، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، عمان، الأردن: دار دجلة.
- محمد جودت ناصر، وعلي الخضر. (2013)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، منشورات جامعة دمشق.
- محمد حسام الدين، (2003)، المسؤولية الاجتماعية (ط1)، القاهرة: منشورات الدار المصرية اللبنانية.
- مصطفى يوسف كافي، (2013)، اقتصاديات البيئة والعملة، سوريا: دار دجلة.
- هيكل عبد العزيز فهمي، (1987)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، لبنان: دار النهضة العربية.
- Peter Blunt, (1997), *Reconceptualising Governance*. New York, UNDP.
- Tracey Strange & Anne Bayley, (2008), *Le développement Durable à la croisée de L'economie de la Société et de l'environnement*. Paris, France, Edition OCDE.

ب-المقالات

- أمال الدهبي، وأحمد بن الدين، (2020)، فواعل السياسة البيئية لدعم توجه الدولة نحو إرساء مفهوم التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 08(العدد 03)، صفحة 153.
- حياة بن زارع، (2016)، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية-حالة الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والفنون (العدد 45)، الصفحات 168-170.
- خالد فضالة، وحמיד قرومي، (2014)، دور تبي المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف (العدد 22)، صفحة 42. خيرة بن عبد العزيز، (2012)، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري، مجلة المفكر(العدد 08).
- رشيد بوجحفة، (2014)، الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 2(العدد 4)، صفحة 122.
- رشيد مسعودي، (2017). المشاركة البيئية للجمعيات في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة آفاق للعلوم(العدد 08، ج1)، الصفحات 379-382.

- صالحيحة بوزريع، (2017)، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا(العدد 17)، صفحة 97.
- عبد النور ناجي. (بلا تاريخ). دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر-دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر(العدد 03).
- علي عبد السميع حميد، (2017)، تجسيد الحوكمة في الإدارة الحضرية، مجلة واسط للعلوم الهندسية، مجلد 5 (العدد 1، ج1)، صفحة 201.
- فهمي خليفة الفهداوي، وأثير أنور شريف، (2008)، الإدارة المعاصرة من منظور الحاكمية العامة الجيدة- دراسة معرفية ومقارنة تأصيلية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية(العدد 08)، الصفحات 20-22.
- لخضر راجحي، وعبد المجيد بن يكن. (2018)، الحكم الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09(العدد 01)، الصفحات 497-501.
- مسعود البلي. (2016)، حوكمة السياسات العامة الاجتماعية: دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشركية للحكم الجيد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية(العدد 08)، الصفحات 210-211.
- مصطفى بابكر، (2004)، السياسات البيئية. سلسلة حصر التنمية(العدد 25، السنة الثالثة)، الصفحات 06-07.
- نعمان عباسي، (2010)، الحكم الرشيد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، صفحة 117.
- *Hermet, Elsenhans, (2001), The political Economy of Good Governance. journal of Developing Societies, Issue 02, p.28*
- ج- الاطروحات والمذكرات**
- آسية بلخير، (2015-2016)، دور الحكمانية في ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- أمينة فلاح، (2010-2011)، دور النيباد في تفعيل الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في إفريقيا، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- بوزيد سايح. (2012-2013). دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية-حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- خيرة بن عبد العزيز، (2013-2014)، الحكم الرشيد بين الفكر الغربي والاسلامي-دراسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

- ديهية حمرون، (2017)، الإعلام البيئي والمشاركة: دعائم الحوكمة البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر.
- عادل عباس، (ابريل 2009)، الترشيح كآلية لتفعيل الأداء التنموي للسياسات العامة، الملتقى الوطني: السياسة العامة ودورها في بناء وتنمية المجتمع. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر.
- عبد الرحمن العايب، (2010/2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- عبد القادر حسين. (2011-2012). الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- غنية ابرير. (2009-2010). دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية-دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- فريد ابرادشة، (2014)، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- محمد الأبرش، (2016-2017)، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
- منى هرموش، (2010)، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- نور الدين دعاس، (2022)، إدماج البعد البيئي في أنشطة القطاع الخاص ورهانات تعزيز التنمية المستدامة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
- وهيبه مقدم، (2013/2014)، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.
- يحيى وناس. (2007)، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر.
- Mohammed Amine Mehdi, *KHELLADI*, (2012-2011), *Politiques D'environnement et Comportement Ecologique des Entreprises Algériennes, faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales, université d'oran, Algérie*

- نجيب دحدوح، (14-15 نوفمبر 2016)، تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الدولي الثالث حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر.

ه- النصوص القانونية

- القانون 01-20، (المؤرخ في 2001/12/12)، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المادة 59، الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 2001/12/15.

- القانون رقم 01-19، (المؤرخ في 2001/12/12)، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المادة 33. الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 2001/12/15.

و- التقارير

- البنك الدولي. (2004)، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة، بيروت، لبنان: دار الساقى.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1997). إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نيويورك.

- *UNDO and the World Summit on Sustainable Development*, (2002), *Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries*. Vienna.

- World Bank, (2005) , *Opportunities and Options For governments to promote corporate Social Responsibility in Europe and central Asia, Evidence From Bulgaria croatia and Romania*. Working paper.

ز- المواقع الالكترونية

- euronews. (19 ديسمبر، 2021). أكثر من نصف النفايات المنزلية في الجزائر ترمي في أحضان الطبيعة. <https://arabic.euronews.com/2021/12/19>

- شريط عابد، وجلول ياسين بن الحاج. (بلا تاريخ). دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/276/6/10/8262>

- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020، ص.ص. 3-5. https://www.ons.dz/IMG/pdf/_2018-2020.pdf

- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاجتماعية من 2013 إلى 2015. <https://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf>

- البنك الدولي، متاحة على:



<https://data.albankaldawli.org/indicator/IE.PPI.WATR.CD?locations=DZ&view=chart>

- UN-ESCAP, What is Good Governance. UN-ESCAP.

<http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>